في فلسطين ، واللجنة التنفيذية للفاد ليئومي » ، بالاضافة الى « مندوبي الهيئات العامة التي ليست ممثلة في المجلس الصهيوني العام او الفاد ليئومي » . وتمشيا مع قرار اللجنة التنفيذية الصهيونية (للوكالة اليهودية) أعلن المجلس الصهيوني العام تشكيل « ادارة قومية » مؤلفة من ١٣ عضوا ، ومسؤولة أمام المجلس القومي . هذه الادارة ظهرت غداة اعلان قيام اسرائيل على صورة « الحكومة المؤقتة » ، بينما تحول المجلس القومي الى « مجلس الدولة المؤقت » .

وازاء قيام الادارة القومية (الحكومة المؤقتة) ، بادر المجلس الصهيوني العام الى تحديد الوظائف المنوطة باللجنة التنفيذية الصهيونية (الوكالة اليهودية) بعد انتقال جزء من وظائفها وحقول نشاطها الى الدوائر الحكومية في الدولة اليهودية . فالقرار الصادر عن المجلس في دورة انعقاده الثالثة (من ٦ الى ٤٨/٤/١٢) يعين حقول النشاط التي سوف تبقى ضمن دائرة صلاحيات اللجنة التنفيذية الصهيونية على الشكل الآتي : ١ ــ الاستعمار الاستيطاني . ٢ ــ الهجرة ، لجهة تنظيمها في الشتات . ٣ ــ هجرة الاحداث والشبان . ٤ ــ التنظيم والاعلام والدعاية الصهيونية والنشاطات الثقافية . ٥ ــ التربية في الشتات . ٦ ــ انشطة الطلائع (الرواد) والشباب . ٧ ــ تطوير القدس . ٨ ــ الصناديق القومية والاموال الموضوعة بتصرف اللجنة التنفيذية . ويعهد الى اللجنة التنفيذية الصهيونية باعداد خطة مفصلة لجهة دائرة صلاحيات ووظائف المنظمة الصهيونية (الوكالة اليهودية) ، بحيث تستند هذه الخطة الى القرار الصادر أعلاه ، لكي يصار الى تقديمها للمجلس الصهيوني العام في دورة انعقاده الرابعة .

ان هذا التوزيع الاولي للوظائف والمهمات بين المنظمة الصهيونية العالمية من جهة ، والادارة القومية (التي أصبحت الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية) ، من جهة ثانية ، بقي حبرا على ورق ولم يعمل به الا في وقت لاحق . فالمصادر الصهيونية تسهب في الحديث عن « مبدأ الفصل » الذي جرى اعتماده (Hafrada) في افراد صلاحيات المنظمة والدولة وعدم الجمع بين الطرفين . لكن ثمانية من أعضاء الحكومة المؤقتة (البالغ عددهم ١٣ عضوا) كانوا ينتمون الى عضوية اللجنة التنفيذية الصهيونية ، وظلوا يجمعون بين الحقيبة الوزارية والحقيبة الصهيونية طيلة شهور من تاريخ اعلان الحكومة المؤقتة . ولم يتحقق شيء من « الفصل » المزعوم في الصلاحيات الا عند مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ــ وبعد نشوب خلافات حادة داخل الحركة الصهيونية ، وبينها وبين الزعماء الذين انتقلوا الى مقاعد الحكم وأبوا التنازل عن مسؤولياتهم الصهيونية في اللجنة التنفيذية للمنظمة والوكالة .

٣ ــ الفصل والجمع بين السلطات :

تقول المصادر الصهيونية ان « ادارة الشعب » هي التي قامت بتوزيع الحقائب الوزارية في الدولة العتيدة على الاحزاب والكتل الصهيونية وفقا للنسب التالية : الماباي (أربعة مقاعد من أصل ١٣) ، الصهيونيون العموميون (٢) ، المابام (٢) ، المزراحي وجناحه العمالي (٢) ، أغودات اسرائيل (١) ، الهجرة الجديدة (١) والسفارديون (١) . فالدكتور حاييم وايزمان ، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية رسميا حتى أواخر ١٩٤٦ (وبالتالي رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية) ، انتقل الى منصب رئاسة الدولة . بينما انتقل بن غوريون الى رئاسة الحكومة المؤقتة دون ان يتخلى في البداية عن منصبه في رئاسة اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية (والمنظمة الصهيونية) ، بالاضافة الى تسلمه حقيبة « الدفاع » مع الاحتفاظ بوظيفته في الدائرة السياسية للوكالة .

والجدول التالي يبين توزيع الحقائب (الحكومية والصهيونية) بالنسبة لاعضاء اللجنة التنفيذية الذين كانوا في عضوية « مجلس الشعب » ابتداء من نيسان (ابريل) ثم أصبحوا أعضاء في « الحكومة المؤقتة » للدولة اليهودية :